إتفاقيات مياه نهر النيل

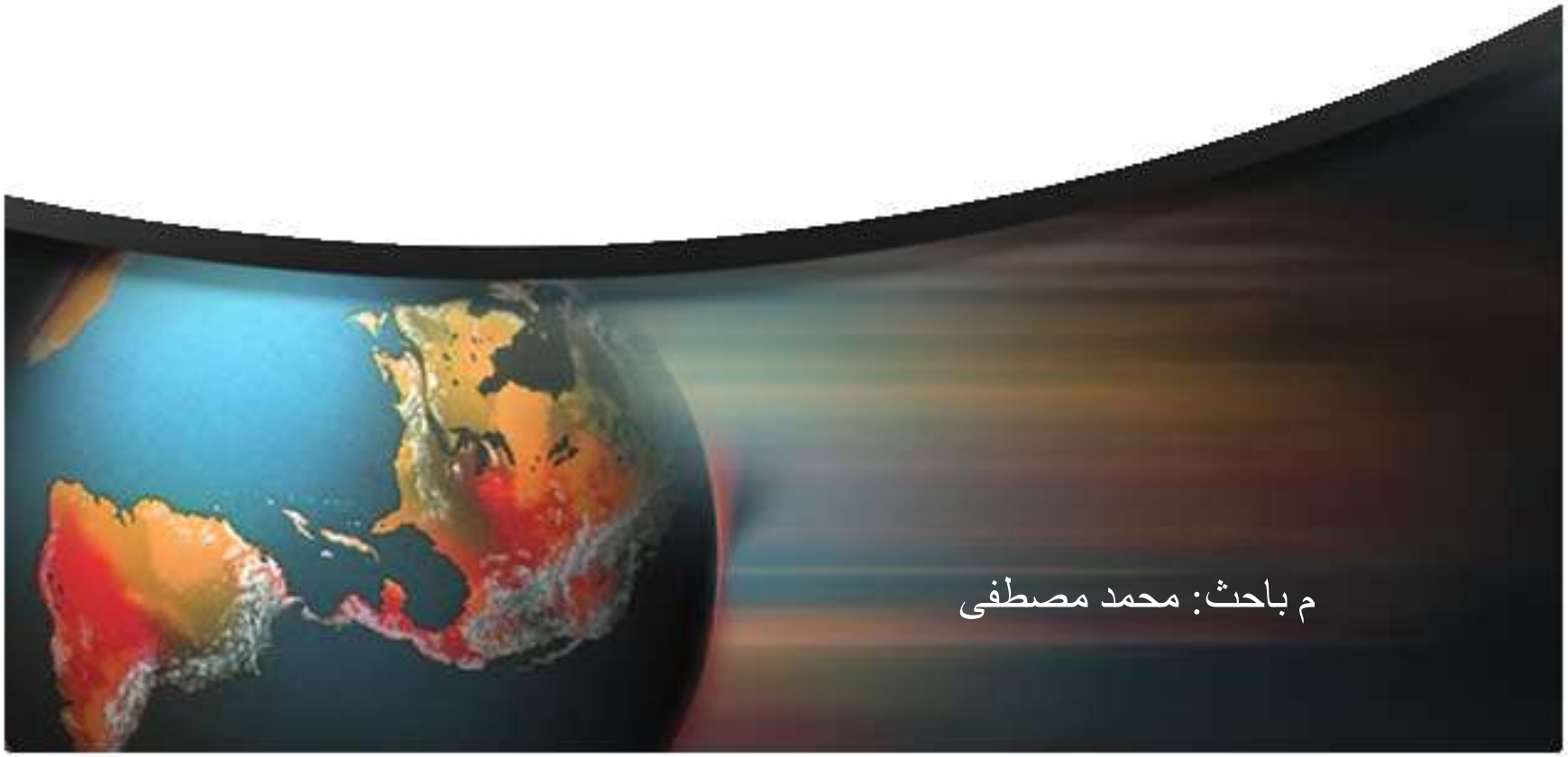

م باحث: محمد مصطفى

المحتويات

- مقدمة
- الإتفاقيات
  - بروتوكول روما 1891م
  - معاهدة 1902
  - اتفاق 1906 بين بريطانيا وبلجيكا
  - اتفاق 1906 بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا
  - اتفاقية عام 1925
  - اتفاقية 1929
  - اتفاقية لندن 1934
  - اتفاقية 1953
  - اتفاقية 1959
  - اتفاقية 1991
  - مبادرة حوض النيل 1999م
  - إتفاقية الإطار التعاوني في 2010م
  - مبادئ وثيقة سد النهضة (2015)
- النتائج
- التوصيات

المقدمة

الإهتمام بمياه النيل كان المحور الأساسي لكل الاتفاقيات التي تمت بين دول حوض النيل، وقد أنتبه المستعمر في أوائل القرن الماضي إلي أهمية مياه النيل، لذلك أبرمت عدة اتفاقيات تُعنى باستغلال واستخدامات مياه النيل.

الإتفاقيات

بروتوكول روما 1891م

وقعت بريطانيا وإيطاليا في 15 أبريل 1891 بروما بروتوكولاً يحدد مناطق نفوذهما في دول الحوض الواقع في شرق أفريقيا حتى مشارف البحر الأحمر ويقضي البند الثالث منه ألا تقوم إيطاليا بتشييد أي أعمال على نهر عطبرة من شأنها أن تقلل انسيابه إلى النيل على نحو محسوس.

الإتفاقيات

معاهدة عام 1902

في 15 مايو 1902 تم التوقيع في أديس أبابا على معاهدة بين بريطانيا والإمبراطورية الأثيوبية متمثلة في الأمبراطور(منليك الثاني) لترسيم الحدود بينها وبين السودان.

المادة الثالثة تنص بصراحة على تنظيم استغلال مياه النيل الأزرق وبحيرة تانا ونهر السوباط وضرورة الأخطار المسبق قبل الشروع في أية مشروعات من قبل أثيوبيا من شأنها أن تؤثر على انسياب المياه.

الإتفاقيات

إتفاق 1906 بين بريطانيا وبلجيكا

تم توقيع هذه الإتفاقية في 9 مايو 1906 م بين الملك إدوارد السابع ملك المملكة المتحدة والملك نيوبولد الثاني ملك بلجيكا .تحدد هذه الإتفاقية الحدود بين السودان و الكونغو وينص البند الثالث على تعهد حكومة الكونغو بأن لا تقيم أو تأذن بإقامة أية أعمال على نهر سمليكي او أسانجو يكون من شأنها تقليل حجم المياه التي تدخل الى بحيرة البرت المغذية لنهر النيل الّا بالإتفاق مع الحكومة السودانية او البريطانية .

الإتفاقيات

إتفاق 1906 بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا

يختلف هذا الإتفاق عن الإتفاق الموقع بين بريطانيا و بلجيكا في العام نفسه. وُقع هذا الإتفاق بين الدول الإستعمارية (فرنسا وإيطاليا وبريطانيا) في 13ديسمبر1906م يتعلق بمصالح الدول الثلاث في أثيوبيا.

إتفاقية عام 1925

هي مجموعة من الخطابات المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا وتعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والأبيض وتتعهد بعدم إجراء منشات مائية عليهما من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجه نحو النيل الرئيسي.

الإتفاقيات

إتفاقية 1929

مجموع مياه النيل 52 مليار متر^3

الدولة	الحصة من مياه النيل
بريطانيا عن السودان	4 مليار متر^3
مصر	48 مليار متر^3

أهم بند ورد بالاتفاقيه :

ألا تقام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد قوى أو أي إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها انقاص مقدار المياه الذي يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أي وجه يلحق ضررًا بمصالح مصر.

الاتفاقيات

إتفاقية لندن 1934

ابرمت بين كل من بريطانيا نيابة عن تنزانيا وبين بلجيكا نيابة عن روندا وبوروندي وتتعلق باستخدام كلا الدولتين لنهر كاجيرا.

الإتفاقيات

إتفاقيه 1953

موقعة بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا بخصوص إنشاء خزان أوين عند مخرج بحيرة فكتوريا وهي عبارة عن مجموعة من الخطابات المتبادلة خلال عامي 1949 و 1953 بين حكومة مصر وبريطانيا.

الإتفاقيات

إتفاقيه 1959

مجموع مياه النيل 84 مليار متر^3

الدولة	الحقوق المكتسبة	الحصة الاضافية من السد العالي	الاجمالي
مصر	48 مليار متر^3	7.5	55.5 مليار متر^3
السودان	4 مليار متر^3	14.5	18.5مليار متر^3

الإتفاقيات

إتفاقيه 1991

بين مصر وأوغندا ومن بين ما ورد بها:

أ- أكدت أوغندا في تلك الاتفاقية احترامها لما ورد في اتفاقية 1953 التي وقعتها بريطانيا نيابة عنها وهو ما يعد اعترافًا ضمنيًا باتفاقية 1929

.

مبادرة حوض النيل 1999

تضم مصر والسودان وأوغندا واثيوبيا والكونغو الديمقرطية وبورندي وتنزانيا ورواندا وكينيا وأريتريا وجمهورية جنوب السودان الوافد الجديد في هذه المبادرة الإقليمية.

تم توقيع مبادرة حوض النيل NBI بهدف تدعيم أواصر التعاون الإقليمي الإجتماعي بين هذه الدول.
من خلال الإستغلال المتساوي للإمكانيات المشتركة التي يوفرها حوض نهر النيل.
وصفت المبادرة بأنها شراكة إقليمية إتحدت في إطار دول حوض النيل في مسعاها المشترك نحو التنمية المستدامة لمياه النيل وادارتها.
وافقت دول المبادرة على متابعتها بمقتضى ترتيب إنتقالي حتى يتم إيجاد إطار قانوني دائم.

الإتفاقيات

إتفاقيه الاطار التعاوني 2010

إنفردت دول المنبع بتوقيع إتفاقية الإطار التعاوني في 2010م وهي تقوم على مبدأ الإنتفاع المنصف والمعقول، فإن الإطار القانوني الذي يتم التفاوض بشأنه في إطار مبادرة حوض النيل (NBI) والتي مرت بجولات تفاوضية كثيرة نجد أن الخلاف بين دولتي المصب ودول المبع في حوض النيل على ثلاث بنود وهي:

- ✓ الحقوق التاريخية المكتسبة.
- ✓ الإخطار المسبق لدولتي المصب.
- ✓ طريقة التصويت.

الإتفاقيات

إتفاقية سد النهضة:

مارس 2015م تم التوقيع على مبادئ وثيقة سد النهضة من قبل الدول الثلاث(مصر، السودان، إثيوبيا)، بالخرطوم.

وتتضمن الاتفاق ورقة تشمل 10 مبادئ تلتزم بها الدول الثلاث بشأن سد النهضة إن إتفاقية سد النهضة هي وثيقة تؤكد على صيغة تعاونية لإنشاء إدارة سد النهضة، وأن الوثيقة تتضمن حزمة من المبادي الأساسية التي تحفظ في مجملها الحقوق والمصالح المائية لدول حوض النيل.

النتائج

- حتى الآن لا توجد إتفاقية جامعة وحاكمة بين دول نهر النيل لتنظيم شؤون النهر.
- كان للمستعمر الدور الأكبر في وضع بنود هذه الإتفاقيات والتوقيع عليها نيابة عن دول حوض النيل.
- الإتفاقيات التي أبرمت في عهد الإحتلال تظل سارية المفعول طبقاً لمبدأ التوارث لدولي الي أن تحل إتفاقيات جديدة محل الإتفاقيات القديمة.
- التحدي الحقيقي الذي يواجه دول حوض النيل هو موازنة الإستعمالات القائمة لدولتي المصب(مصر والسودان) بالإحتياجات المتنامية لدول المنبع.
- إتفاقية الإنتفاع الكامل بمياه النيل 1959م ملزمة لأطرافها فقط (مصر والسودان) وغير ملزمة لدول حوض النيل الأخرى؛ لأنها لم تكن طرفاً فيها.
- كفلت إتفاقية 1959م لبقية دول حوض النيل حق المطالبة بنصب لها من مياه النيل خصماً من نصيب مصر والسودان، ولكن هذا غير متوقع لأنها أصلاً لا تعترف بالإتفاقية.
- الوسيلة الوحيدة لتحقيق الإستفادة من نهر النيل هي التعاون الكامل بين دول الحوض و التركيز على تقاسم المنافع بدلاً من المياه.

التوصيات

- على دول حوض النيل أن تركز على التعاون بينها في إطار مبادرة حوض النيل، ولا تنسى العلاقات الودية وتبادل الثقافات والتقاليد المتبادلة بينها منذ أمد بعيد.
- لا بد وجود إدارة متكاملة فعّالة للموارد المائية(IWRM) مكونة من كل دول حوض النيل.
- يمكن لدولتي المصب (مصر والسودان) أن يوقعا على إتفاقية الإطار التعاوني (CFA) بشرط الحفاظ على الحقوق المكتسبة.
- إعطاء ملفات المياه أهمية قصوى لدى حكومات دول حوض النيل، وذلك لأهمية المياه ودورها في الحياة الإجتماعية والإقتصادية وكافة جوانب الحياة الأخرى.
- أوصي بإدراج قوانين المياه ضمن مقررات الجامعات لأهميتها و لرفع الوعي لترشيد إستخدام المياه والحد من التلوث.
- من الضروري أن يتم الإتفاق على الإطار القانوني المؤسسي وذلك لتنمية الموارد المائية لحوض النيل ولإستئصال النزاعات القانونية والسياسية من جزورها.